



إسلاميو الكويت يحيون
مشروع الكلمات الأربع
للإمساك بمفاتيح الدولة

13ص



المرأة السعودية
تدخل عصر
الذكاء الاصطناعي

12ص



ميليشيا ربيع الله
تستعرض في بغداد
وتهدد رئيس الوزراء العراقي

3ص



www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الجمعة 26/03/2021

12 شعبان 1442

السنة 43 العدد 12011

Friday 26/03/2021

43rd Year, Issue 12011

العرب

مصر تقترب من السلطة الليبية الجديدة على حساب حلفائها في الشرق

القاهرة - أوحى استقبال الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي لرئيس المجلس الرئاسي الليبي محمد المنفي في القاهرة، الخميس، بأن بلاده اقتربت كثيرا من التفاهم مع السلطة الجديدة على حساب حلفائها بشرق ليبيا، وخاصة القائد العام للجيش المشير خليفة حفتر الذي توقفت زيارته إلى القاهرة منذ أشهر.

وتحاول القاهرة تدارك فشل رهانها على فوز رئيس البرلمان عقيلة صالح ووزير الداخلية السابق فتحي باشاغا برئاسة السلطة التنفيذية الجديدة من خلال المزيد من التقارب مع حكومة الوحدة الوطنية مستفيدة من بدء تحسين علاقاتها بتركيا.

وتعزز القاهرة اتخاذ خطوة عملية لإعادة فتح السفارة المصرية في طرابلس والقنصلية في بنغازي، كعلامة على سعيها لتطوير العلاقات مع السلطة الجديدة وتسهيل مهمة التواصل الدبلوماسي، وهي إشارة إلى وجود تحول حقيقي في العلاقات.

ومن المقرر أن يقوم المنفي بزيارة الجمعة إلى تركيا بعد انتهاء زيارته لمصر، كدلالة على رغبته في الاستفادة من الهدوء الحاصل بين البلدين، في إطار مساعٍ تبذل من أجل المصالحة السياسية بينهما، والتي تعد ليبيا أحد عناوينها الرئيسية.

**من مصلحة طرابلس
التوفيق بين القاهرة وأنقرة،
لتنمك السلطة الجديدة
من تسوية أزماتها بسهولة**

وتتمسك مصر بخروج المرتزقة والمقاتلين الأجانب، وبات هذا المطب قريبا من التحقق عقب حدوث تطورات كبيرة في العلاقات بين القاهرة وأنقرة.

وتحدثت تقارير إعلامية فرنسية الخميس عن بدء انسحاب المرتزقة السوريين من غرب ليبيا.

ويقلل مراقبون من تأثير انسحاب المرتزقة السوريين على نفوذ تركيا في ليبيا خاصة مع استمرار العمل بالاتفاقية العسكرية واتفاقية ترسيم الحدود البحرية.

وتوحي زيارة وزراء خارجية فرنسا وألمانيا وإيطاليا إلى طرابلس الخميس بقلق أوروبي من استمرار هيمنة تركيا وروسيا على البلاد.

ويقول مراقبون إن من مصلحة طرابلس إيداع اتفاق في العلاقة بين القاهرة وأنقرة، لتنمك السلطة الجديدة من تسوية بعض الأزمات الداخلية بسهولة، وتجنب عن الاختيار بينهما، فكلهما يمثل أهمية لها والصدام أو المفاضلة بينهما قد يعوقان الهدوء.

طارق صالح يعلن عن كيان جديد لضمان دوره في التسوية اليمنية

قوة ثالثة غربي اليمن كمعادل للانتقالي الجنوبي و«الشرعية» الواقعة تحت سيطرة الإخوان



البحث عن دور مستقبلي

وفي الجهة المقابلة يُعتقد أن الحوثيين سيستمررون في موقفهم المعادي لطارق صالح، انطلاقاً من مواقفهم السابقة بعد انخراطه في مواجهتهم عسكرياً في الساحل الغربي، والأمر ذاته ينطبق على قيادة حزب المؤتمر الشعبي العام في صنعاء التي تعمل في ظل النفوذ الحوثي، وتسعى لوراثة قاعدة الرئيس صالح الشعبية.

وتكتنف مصادر يمنية مطلعة لـ«العرب» عن حراك سياسي يعني تشهده العاصمة المصرية القاهرة، لتشكيل جبهة عريضة تضم سياسيين وشيوخ قبائل ووجهاء، وتمثل رافداً إضافياً بسند المكتب السياسي للمقاومة الوطنية خلال الفترة القادمة التي من المتوقع أن تشهد تحولات جامحة في خارطة التحالفات السياسية، في ظل سعي جميع الأطراف للجولس إلى طاولة المشاورات المتعلقة بالحل النهائي لازمة اليمنية.

وقالت المصادر إن العميد عمار محمد صالح، شقيق قائد المقاومة الوطنية ووكيل جهاز الأمن القومي السابق، يقوم بدور رئيسي لحشد الشخصيات السياسية اليمنية من أجل الانضمام إلى الجبهة الواسعة التي يتم العمل على تشكيلها.

صالح في الأيام القليلة القادمة موجة من الانتقادات والحملات الإعلامية من مختلف التيارات والقوى السياسية اليمنية التي تنظر إلى تحركاته بارتياح شديد، وتتقاطع مصالحها مع عدم السماح بنشوء مكون جديد في شمال اليمن قد يجذب إليه قسماً كبيراً من أنصار الرئيس الذين فقدوا القدرة على تحديد وجهتهم السياسية بعد مقتل رئيس الحزب ومؤسسه في ديسمبر 2017 وانقسام المؤتمر الشعبي إلى عدد من التيارات غير المتجانسة.

ورجحت المصادر أن تنصهر جماعة الإخوان المسلمين التي تهيمن على «الشرعية»، وخصوصاً التيار المحسوب على قطر، الحملة الإعلامية على المكتب السياسي لقوات المقاومة الوطنية، باعتبار أن هذا المكون قد يمثل منافساً مسنوداً ببنزاع عسكري في الشمال لنفوذ حزب الإصلاح المطلق في «الشرعية»، كما لن يحظى هذا المكون بقبول جناح المؤتمر في «الشرعية» التابع للرئيس عبدربه منصور هادي الذي بات يتخذ موقفاً حاداً تجاه تركة صالح السياسية ومحاولة بعض أقاربه العودة إلى الواجهة.

القادمة في المشهد اليمني، عبر تأسيس حامل جديد يمثل قواعد حزب المؤتمر الشعبي العام وتحديد المناهضين للمليشيات الحوثية.

كما يفصل هذا التطور بشكل نهائي بين الخيارات السياسية لابن الرئيس السابق، أحمد علي عبدالله صالح الذي فضل الانضمام إلى جناح المؤتمر المتواجد في صنعاء بصفته نائباً لرئيسه صادق أمين أبووراس، وبين خيارات طارق صالح الذي قرر خوض مواجهة عسكرية مع الحوثيين بعد مغادرته صنعاء في أعقاب مواجهات ديسمبر 2017 بين الحوثيين والرئيس علي عبدالله صالح التي انتهت بمقتل الأخير.

وكان يعتقد سابقاً على نطاق واسع أن العميد طارق صالح يمثل الجناح العسكري لابن عمه (أحمد علي عبدالله صالح) الذي فضل الانزواء السياسي وتركزت اهتماماته، كما يقول مقربون منه، على المطالبات برفع العقوبات الدولية المفروضة عليه، من أجل استكمال حياته بشكل طبيعي بعيداً عن أجواء السياسة اليمنية المشحونة بالتوترات. وتوقعت مصادر أن يتعرض المكتب السياسي الذي أعلنه العميد طارق

العميد طارق صالح الخميس عن تشكيل حامل سياسي لها وصفته في بيان صحافي بأنه «ضرورة وطنية تواكب تطورات المشهد اليمني في معركته المصرية».

والمح العميد طارق صالح، في كلمة له عقب قراءة بيان تأسيس المجلس الجديد، إلى رغبته في لعب دور داخل الحكومة الشرعية شبيه بالمجلس الانتقالي الجنوبي، إضافة إلى الحرص على استباق التحولات السياسية المتسارعة في الملف اليمني، وتزايد المؤشرات على إمكانية عقد جولة جديدة من مشاورات التسوية النهائية برعاية الأمم المتحدة، يسعى ليكون طرفاً فيها.

وتضمن بيان إشهار «المكتب السياسي للمقاومة الوطنية في الساحل الغربي» الخطوط العريضة لعمل هذا المكون الذي اعتبره مراقبون للشأن اليمني النسخة الشمالية من «المجلس الانتقالي الجنوبي».

وسارع طارق صالح إلى طمأنة المكونات والقوى اليمنية الأخرى داخل «الشرعية» بشأن طبيعة هذا المكون الجديد وأهدافه، معتبراً أن «إطلاق المشروع السياسي للمقاومة لا يهدف إلى الحلول بديلاً لأحد ولا ضد الشرعية التي يسعى أن يكون جزءاً منها»، وأن «أبوابه مفتوحة للجميع».

**إعلان الكيان الجديد يفصل
بشكل نهائي بين خيارات
أحمد علي عبدالله صالح
وخيارات طارق صالح**

وقال العميد طارق، في حفل إشهار المجلس السياسي الذي أقيم في مدينة المخا (غرب اليمن)، «نحن لسنا بديلاً لأحد، وللسنا ضد الشرعية، ولكننا نريد أن نكون جزءاً من الشرعية، جزءاً فاعلاً في مواجهة العدوان الحوثي في معركتنا الكبيرة لاستعادة جمهوريتنا واستعادة مؤسساتنا».

واعتبرت مصادر سياسية يمنية إن إعلان المقاومة الوطنية، الخميس، تشكيل جناح سياسي لها تطور مهم على عدة مستويات، كما أنه يرسل بالعميد من الإشارات حول خارطة الاصطفافات

ندم موريتاني: مقاطعة قطر ما كان لها أن تحدث الدوحة تعود إلى نواكشوط لتنشيط دورها في منطقة الساحل

وخاصة اتخاذ البلاد كمنصة للعب دور متقدم في دول الساحل. وقاد الرئيس السابق حملة على الإخوان المدعومين من قطر، مشدداً على أن «الإسلاميين الذين يمارسون السياسة اليوم، ويرتدون ربطات العنق، يمكن أن يحملوا السلاح إذا لم يحققوا أهدافهم عبر السياسة»، متهماً إياهم بـ«الوقوف وراء دمار بلدان عربية عدة، كانت أقوى وأغنى من موريتانيا».

وستوفر العودة إلى موريتانيا الفرصة أمام قطر كي تتجنب التذاعيات السلبية لخسارة نفوذها في السودان وليبيا كما تمنحها فرصة مراقبة ما يجري في تشاد والنيجر ومالي.

التاريخ» للإيجاء بأن القراءة السياسية الموريتانية السابقة للخطر الإخواني المدعوم قطريا في البلاد كانت خاطئة، وأنها تعيد الأمور إلى نصابها مقابل دعم قد لا يأتي.

ويسعى الغزواني للفت النظر إلى وضع بلاده الصعب من خلال استدعاء الدور القطري، كما أثار تساؤلات بشأن استقباله وفداً من جبهة البوليساريو الانفصالية ما قد يرفع من منسوب التوتر بين موريتانيا والمغرب.

وكانت موريتانيا وجدت في أزمة قطر مع محيطها الخليجي وقرار المقاطعة فرصة لقطع العلاقة معها بسبب دورها في دعم وتقوية الإسلاميين الموريتانيين،

الذي اتخذته الرئيس السابق محمد ولد عبدالعزيز وتحمله مسؤولية المرحلة الماضية، معتبرين أن الدوحة ستستثمر تحمس نواكشوط لإعادة العلاقات في خدمة أجنداتها في موريتانيا ومنطقة الساحل دون أن تحصل حكومة الغزواني على مساعدات ذات قيمة.

وتبدو حكومة الغزواني وكأنها تتولى «إعادة كتابة محمد ولد عبدالعزيز الإسلاميون يقفون وراء دمار بلدان عربية عدة أقوى وأغنى من موريتانيا»

في شكل دعم مالي واستثمارات بعد أن خاب أملها في الحصول على «مكافأة» من دول المقاطعة نظير موقفها، لكن هذا ما لم يحدث أو كان أقل من التوقعات.

وتعيش موريتانيا على وقع أزمة اقتصادية واجتماعية حادة بانت تهدد استقرارها، خاصة في ضوء موجة من التحركات الاحتجاجية والإضرابات في قطاعات مثل التعليم والصحة، والتي يطالب فيها المحتجون بتحسين ظروفهم المعيشية.

وقال المتابعون من رهان موريتانيا على مقايضة إعادة العلاقات الدبلوماسية مع قطر في عهد الرئيس الحالي محمد ولد الغزواني والتبرؤ من قرار المقاطعة

وإغلاق سفارتها في تشاد ومحاصرة دورها في ليبيا. وقال الناطق باسم الحكومة الموريتانية الوزير سيدي ولد سالم إن «القطيعة مع قطر ما كان ينبغي أن تحدث».

وقال في مؤتمر صحافي مساء الأربعاء بنواكشوط إن «عودة العلاقات مع قطر كتكتب وتسجل للرئيس محمد ولد الغزواني»، وأضاف «كلنا سعداء بعودة العلاقات مع قطر، البيت العربي يلتزم من جديد».

واعتبر متابعون للشأن الموريتاني أن نواكشوط تتوقع أن تقود إذابة الجليد بينها وبين قطر إلى الحصول على مقابل

نواكشوط - يظهر مسؤولون موريتانيون اهتماما خاصا بعودة العلاقات الدبلوماسية مع قطر، معتبرين أن مقاطعتها ما كان لها أن تحدث، في رسالة واضحة إلى أن نواكشوط تأمل في دعم من القطريين لتجاوز الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها.

باتى هذا فيما تستعمل الدوحة على الاستفادة من حاجة الموريتانيين إلى الدعم في إعادة تنشيط دورها في منطقة الساحل، وهو دور تراجع بشكل لافت بسبب الصورة التي نجحت دول المقاطعة في ربط قطر بها، أي اتهامها بدعم وتمويل جماعات متشددة، ما دفع إلى خسارة نفوذها في موريتانيا